سباش ليندة

واقع دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم التنمية الاقتصادية، دراسة في مساهمة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب في التمويل ودعم التنمية بالجزائر الفترة من 2010 إلى 2016

الملخص

تحاول هذه الدراسة معالجة الدور الذي يمكن أن تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية بالجزائر، فالدولة تعول عليها من أجل أن تكون بديلا للإقتصاد الريعي لأن النفط ثروة لا تدوم، والجزائر تملك مقومات النهوض بإقتصادها،فالدولة قد خصصت غلاف مالي كبير جدا ومنظومة قانونية من أجل دعم وجود هذه المؤسسات وتأثيرها في الاقتصاد واقعيا بمختلف الصيغ، حيث من بينها نجد الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب التي كان لها دور كبير في إرساء هذه المؤسسات، لكن هل الإجراءات التي إتبعتها والتمويل الذي ساهمت به في هذه المؤسسات يعكس نجاعتها الاقتصادية من الناحية التطبيقية، لذلك فالدراسة تركز على العلاقة بين هذه الوكالة والمؤسسات التي تم إنشاؤها ومدى مساهمتها في التشغيل وخفض نسب البطالة وتنمية الاقتصاد الجزائري.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التشغيل، بديل إقتصادي، التمويل، الدعم

Sebbach Linda

THE REALITY OF THE ROLE OF SMALL AND MEDIUM ENTERPRISES IN SUPPORTING ECONOMIC DEVELOPMENT A STUDY ON THE CONTRIBUTION OF THE NATIONAL AGENCY FOR YOUTH EMPLOYMENT AND SUPPORT TO FINANCING AND DEVELOPMENT SUPPORT IN ALGERIA FROM 2010 TO 2016

Abstract

This study tries to address the role that small and medium enterprises can play in economic development in Algeria, as the state relies on it in order to be an alternative to the rentier economy because oil is a wealth that does not last, and Algeria possesses the ingredients for the advancement of its economy, as the state has allocated a very large financial envelope and a system In order to actually support the existence of these institutions and their impact on the economy in various forms, among them we find the National Agency for Supporting Youth Employment, which had a major role in establishing these institutions, but do the procedures that it followed and the funding that it contributed to these institutions reflects its economic success In practice, therefore, the study focuses on the relationship between this agency and the institutions that were established and the extent of their contribution to employment, reducing unemployment rates and developing the Algerian economy.

Key words: *small and medium enterprises, operating, economic alternative, financing, support*

واقع دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم التنمية الاقتصادية، دراسة في مساهمة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب في التمويل ودعم التنمية بالجزائر الفترة من 2010 إلى 2016

THE REALITY OF THE ROLE OF SMALL AND MEDIUM ENTERPRISES IN SUPPORTING ECONOMIC DEVELOPMENT
A STUDY ON THE CONTRIBUTION OF THE NATIONAL AGENCY FOR YOUTH EMPLOYMENT AND SUPPORT TO FINANCING AND DEVELOPMENT SUPPORT IN ALGERIA FROM 2010 TO 2016

د. سباش ليندة(*)

أستاذة محاضرة قسم أ، جامعة امحمد بوقرة ـ بومرداس

مقدمة:

بعد النجاح الذي أحرزته المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية إقتصاديات الدول سواء المتقدمة أو النامية زاد الاهتمام بدراستها سواءا على المستوى الأكاديمي أو التطبيقي، بإعتبارها تجارب ونماذج ناجحة للدول التي فشلت في تنمية إقتصادها أو حتى التكيف مع المتغيرات الاقتصادية العالمية فهي تساهم بشكل فعال في التشغيل إضافة إلى إعتمادها على الإبتكار والأفكار الإبداعية و تطبيقها، كما وأنها تعد ممول هام للشركات والمؤسسات الكبرى بالمعدات التي لا تستطيع تصنيعها،

(*)البريد الإلكتروني: « l.sebbache@univ-boumerdes.dz »

وأيضا تنوع إنتاجها وهذا ما وسع مجال الإستثمارات للدول التي إعتمدتها وبالتالي تحقيق التنمية.

و على الرغم من إختلاف المفاهيم حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين الدول إلا أن الدول النامية حاولت ولا زالت تسعى لتقوية وجود هذا النوع من المؤسسات في ظل وجود نمو ديمغرافي كبير ونسبة كبيرة للشباب الباحث عن العمل، ولأجل تحقيق نوع من التوازن الاقتصادي وضمان الاستقرار للنظام السياسي والاهتمام بالمناطق الفقيرةمن خلال دعم الصناعات المحلية التي تعتمد على الموروث والمواد الأولية المتوفرة محليا.

من هذا المنطلق تعد الجزائر دولة ذات إقتصاد ريعي، تعتمد بنسبة كبيرة على الأموال المتأتية من تصدير البترول ما جعل إقتصادها مرتبط إرتباط شديد بهذه المادة، وبالتالي اي إنخفاض في أسعارها في السوق العالمي سيؤثر مباشرة على إقتصادها.

وقد عرفت الجزائر أزمة إ'قتصادية سنة 1986 جراء الإنخفاض الحاد لأسعار النفط ماجعلها تعاني من مديونية خانقة ومن أزمات سياسية متتالية، حيث أجبرت على الدخول في إ'قتصاد السوق، ونتيجة لذلك إهتمت الجزائر بتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطةو بالتالي هذه الدراسة تهدف إلى معرفة واقع عمل هذه المؤسسات والإنجازات التي حققتها تطبيقيا ومعرفة العراقيل التي تواجه عمل هذه المؤسسات.

إشكالية الدراسة: هل المؤسسات المتوسطة والصغيرة دور فعال في تنمية الاقتصاد بالجزائر؟ وهل يمكن الإعتماد عليها في التشغيل وفي جلب الإستثمار ؟ وهل يمكن أن تكون بديل للإقتصاد الريعي في الجزائر؟

المناهج المعتمدة: المنهج الوصفي التحليلي، المنهج الإحصائي.

و للإجابة على الإشكالية المطروحة تم الإعتماد على النقاط التالية:

❖ مقدمة

- ❖ مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشريع الجزائري
- ❖ دور وكالة التشغيل والشباب في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- ❖ العراقيل التي تواجه عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر
- ❖ خاتمة

أولا: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشريع الجزائري

بعد الإستقلال إتجهت الجزائر نحو الاقتصاد الإشتراكي أي أن كل المشاريع والإستثمارات أصبحت بيد الدولة والمؤسسات التي تركها الإستعمار الفرنسي خضعت للتأميم وتم إهمال دور القطاع الخاص في عملية التنمية، فالمعلوم أن الجزائر خلال فترة حكم الرئيس هواري بومدين قد إعتمدت على برنامج الصناعات المصنعة والإتجاه نحو الصناعات الثقيلة في التنمية، لكن مع تراجع الإنجازات الاقتصادية لهذا البرنامج تم إعادة النظر في خطط التنمية حيث شرعت الجزائر في بداية ثمانينات القرن الماضي في إصلاح المؤسسات الكبرى من خلال القوانين المتعلقة بالهيكلة المالية والعضوية للمؤسسات والقوانين المتعلقة بالإستثمار، وبدأ الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة مع الأزمة الاقتصادية التي عرفتها الجزائر سنة 1986 والتي أجبرت الجزائر نحو التوجه لإقتصاد السوق بفعل المتغيرات الداخلية والخارجية فمع مشكلة المديونية وتفشي البطالة إضافة إلى الأزمة الأمنية والسياسية في تسعينات القرن الماضي التي كانت من بين إنعكاسات هذه الأزمة كان لازاما تبني مقاربة إقتصادية جديدة أفرزت التوجه الليبرالي، وفتح المجال أمام القطاع الخاص وهنا كان الاهتمام الفعلي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والدور الذي يمكن أن تلعبه سواء من ناحية التشغيل أو من ناحية الإنتاج.

و تم إنشاء وزارة منتدبة مكلفة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية والتي من بين أهم أهدافها تقديم الدعم لهذه المؤسسات وترقية عملها.

علينا أن نعرف أن هناك اختلاف بين الدول في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث أن هناك عدة معايير تعتمدها الدول من أجل تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتبني القانوني لهذا النوع من المؤسسات في الجزائر كان مع صدور أول قانون خاص بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي فصل في مفهومها ومضمونها وهو القانون 01_18 المؤرخ في 27 رمضان 1422 الموافق ل 12 ديسمبر 2001، حيث طرح المشرع تعريفين للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة، تعريف سلبي وتعريف إيجابي[1] وقد وردت في هذا القانون المادة الرابعة منه "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع والخدمات، تشغل من 1 إلى 250 شخص، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياري دينار ولا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليار دينار"[2].

هذا هو التعريف الإيجابي أم التعريف السلبي الذي طرحه المشرع فهي تلك المؤسسات التي لا يتعلق نشاطها بالبنوك والمؤسسات المالية، وشركات التأمين، الشركات المسعرة في البورصة، والوكالات العقارية، وشركات الإستيراد والتصدير ماعدا تلك الموجهة للإنتاج الوطني عندما يكون رقم أعمالها السنوي المحقق في عملية الإستيراد يقل على ثلثي رقم الأعمال الإجمالي أو يساويه.

الملاحظ أن المعايير التي إعتمدها المشرع الجزائري هي معيار الكم والنوع بإعتبار أنه إستثنى عديد النشاطات من قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما تم ذكره في التعريف السلبي.

ويشترك مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مع مفهوم الإتحاد الأوربي لهذه الأخيرة، والقائمة على المعايير التالية: عدد العمال، حجم رأس المال، رقم الأعمال، والإستقلالية في تسيير المشروع حيث يعرفها بأنها مؤسسة تضم أقل من 250

---

[1] عجة الجيلالي، الكامل في القانون الجزائري للإستثمار "الأنشطة العادية وقطاع المحروقات"، دار الخلدونية للنشر والتوزيع 2006، ص 674

[2] -9قانون 01_18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العدد 77، 2001 ص 5

أجير ورقم أعمالها أقل من 40 مليون يورو أو مجموع الميزانية لا يتجاوز 27 مليون أورو والتي لا تكون في حد ذاتها ممتلكة بنسبة 25% من قبل مؤسسة أخرى لا تنطبق عليها هذه المعايير[1].

المؤسسة المصغرة تشغل من 1 إلى 9 عمال برقم أعمال سنوي أقل من 20 مليون دينار وبحصيلة سنوية لا تتجاوز 10 مليون دينار

المؤسسة الصغيرة تشغل من 10 إلى 49 عامل وبرقم سنوي لا يتجاوز 200 مليوم دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 100 مليون دينار.

المؤسسة المتوسطة هي التي تشغل من 50 إلى 250 عامل ويكون رقم أعمالها ما بين 200 ومليارى دينار أو يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين 100 و500 مليون.

على هذا الأساس نجد أن الإطار القانوني يخدم هذا النوع من المؤسسات خاصة، وأن الجزائر تعرف تنوع وتوفر من حيث الموارد الاقتصادية والبشرية، ومع الخلل وعدم التوازن الجهوي في القطاع الصناعي، فإن المؤسسات المصغرة والمتوسطة تضمن العمل والتشغيل في المناطق التي تنعدم فيها التنمية فالإعتماد على المشغولات التقليدية وخصوصية المناطق الريفية يساهم في إنتاج سلع ذات جودة وبموارد محلية يمكن بيعها في الأسواق الخارجية.

ثانيا: دور الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب في تمويل المؤسسات المصغرة والمتوسطة

من أجل دعم إنشاء المؤسسات المتوسطة والمصغرة قامت الجزائر بإنشاء عدة وكالات تهدف إلى تهيئة مناخ العمل والإستثمار لهذه المؤسسات ومن بين هذه الوكالات نجد وكالة دعم وتشغيل الشباب .

الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب: هي هيئة عمومية أنشئت في عام 1996, مكلفة بتشجيع ودعم والمرافقة على إنشاء المؤسسات . هذا الجهاز موجه

[1] عبد الله خبابة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ألية لتحقيق التنمية المستدامة، دار الجامعة الجديدة 2013، ص 18

للشباب العاطل عن العمل والبالغ من العمر من (19-35) والحامل لأفكار مشاريع تمكنهم من خلق مؤسسات [1].

يضمن الجهاز عملية المرافقة،التي تعرفها مراحل خلق المؤسسة وتوسيعها،كما تعنى بالمشاريع التي لا تفوق تكلفتها الإجمالية 10ملايين دينار، إضافة إلى أنه أنشئ أساسا لإجراءات الدعم التالية :

❖ دعم وتقديم الاستشارة وترافق الشباب ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية.

❖ تسير تخصيصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، لاسيما منها الإعانات وتخفيض نسب الفوائد وتبلغ الشباب ذوي المشاريع الذين ترشح مشاريعهم للاستفادة من قروض البنوك والمؤسسات المالية، بمختلف الإعانات التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب وبالامتيازات الأخرى التي يحصلون عليها.

❖ تقوم بمتابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع، مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة ومساعدتهم عند الحاجة، لدى المؤسسات والهيئات المعنية بإنجاز الاستثمارات.

❖ تشجع كل شكل آخر من الأعمال والتدابير الأخرى الرامية إلى ترقية إحداث الأنشطة وتوسيعها.

كما تقدم الوكالة مساعدات مالية وتخفيضات جبائية وهذه المساعدات هي كالتالي:

❖ القرض بدون فائدة : تمنحه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، ويرتبط بصيغتي التمويل الثنائي والثلاثي.

---

[1] المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996، المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، الجريدة الرسمية، العدد 52، 1996،ص:12

[1] نفس المرجع السابق

❖ القرض بدون فائدة : تمنحه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، ويرتبط بصيغتي التمويل الثنائي والثلاثي، بالنسبةللتمويل الثنائي يتكون رأس المال من المساهمة الشخصية للمستحدث وقرض بدون فائدة تمنحه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، أما بالنسبة التمويل الثلاثي فهو يكمل المساهمة الشخصية، بقرض بدون فائدة تمنحه الوكالة، وقرض بنكي تتحمل الوكالة تغطية جزء من فوائده، يتوقف مستوى التغطية حسب طبيعة النشاط وموطنه، ويتم ضمانه من طرف صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوحة.

❖ التخفيض من نسب الفائدة على القرض البنكي: حيث يتم تخفيض نسبة الفائدة على قروض الاستثمار التي تمنحها البنوك والمؤسسات المالية لمستحدثي المؤسسات المصغرة، مستوى التخفيض لنسب الفائدة يتغير حسب طبيعة النشاط وموطنه. تدفع نسبة التخفيض من حساب الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب بطلب من المؤسسات الائتمانية، يتحمل المستفيدون من القرض فارق نسبة الفائدة غير الخاضع للتخفيض.

❖ كما أن الوكالة تقدم إمتيازات جبائية وشبه جبائية في حالة التمويل الخاص للمؤسسة.

❖ و كل هذه المساعدات والتسهيلات مضبوطة بقواعد وإجراءات حتى تضمن الوكالة التطوير الفعلي للمؤسسات والمساهمة في التنمية[1].

❖ شروط وضوابط الاستفادة من الدعم المالي:يستفيد من إعانة الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، والتي تمنح مرة واحدة عند انطلاق المشروع، صاحب المشروع الذي يستوفي مجموع الشروط التالية[2]:أنيتراوح عمر الشاب بين 22سنة و32سنة، وعندما يحدث الإستثمار(3 مناصب عمل دائمة علىالأق) بما في ذلك الشباب ذوو المشاريع الشركاء في المقاولة، كما يمكن رفع سن مسير المقاولة إلى 13 سنة كحد

---

[1] المادة06، المرسوم التنفيذي رقم 03-288 المؤرخ في 06 سبتمبر2003،المعدل والمتمم للمرسوم ا التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996،

[2] منشورات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب،ينظر الىdz.org.ansej.www://http :

أقصى، وأن يكون ذو تأهيل مهن و/أو ذو ملكات معرفية معترف بها،أن يقدم مساهمة شخصية في شكل أموال خاصة وألا يكون شاغل وظيفة مأجورة وقت تقديم طلبالإعانة وأن يكون مسجل لدى مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل كطالب عمل.

الملاحظ أن إستحداث هذه الوكالة جاء تماشيا مع الظروف التي عرفتها الجزائر بتحولها نحو إقتصاد السوق بحيث حاولت الإنفتاح على الشباب الباحث عن العمل والإستثمار في المشاريع الخاصة به، بإعتبار أن الدولة ظلت لسنوات عديدة الفاعل الشبه الوحيد في التشغيل بالجزائر منذ الإستقلال لكن مع خوصصة المؤسسات وتخلي الدولة عن أغلبها كان لزاما دعم القطاع الخاص بهذه الوكالة حتى يصبح شريك فاعل في التشغيل والإنتاج.

و حسب البعض أيضا فإن دور الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب امتد الى التفاوض مع البنوك حول الشروط البنكية من اجل تسهيل فرص الإستفادة من القروض البنكية، وكذلك مرافقة المشاريع الصغيرة وتزويدها بالمعلومات والدراسات المالية والتكفل بتكوين الشباب حاملي أفكار المشاريع الصغيرة قبل وبعد الإستفادة من الدعم[1].

كما كانت هناك عدة تدابير جديدة إتخذتها الحكومة سنة 2011 لتعزيز دور الوكالة بعد الطلبات الكثيرة التي تلقتها من أجل الإستثمار حيث تقرر تخفيض نسبة المساهمة الشخصية للشباب من 10% إلى 2%ومن 5 % إلى 1 %.

كما تم رفع نسبة القروض بدون فائدة، وتخفيض نسبة الفوائد وتمديد مدة التسديد البنكي من سنة إلى ثلاث سنوات، إضافة إلى عديد الإجراءات المعتمدة لتسهيل عمل الوكالة.

من الناحية التطبيقية فإنه بهذه الصيغ التي وضعتها الوكالة، تم تمويل عديد المشاريع حيث أنه في المتوسط يتم تمويل 45 مشروع يوميا حسب إحصائيات الوكالة

[1] العايب ياسين، دراسة وتحميل سياسة الدعم المالي الحكومي إلنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، ص42

لسنة 2016 وأصحاب هذه المشاريع، يمثلون فئات مختلفة من الشباب حيث نلاحظ أن إستحداث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ليست حكرا على الشباب المتخرج من التكوين المهني بل حتى الجامعيين أصبحوا مهتمين بتكوين هذه المؤسسات إضافة إلى النساء اللواتي نجحن في تسسيير هذا النوع من المؤسسات وهذه التركيبة البشرية تتوزع كالتال[1]ي:

- ✓ 66% من المشاريع الممولة أصحابها جاؤوا من التكوين المهني
- ✓ 18 %من المشاريع أصحابها جامعيين
- ✓ 65% من المشاريع المشاركة فيها بنسبة إستثمار أدنى هي 5 ملايين دينار
- ✓ 14% من المشاريع أصحابها نساء
- ✓ 92 %من المشاريع الممولة أصحابها أقل من 35 سنة
- ✓ 2 % من المشاريع الممولة التي كانت موجودة وتحتاج توسعة.

المهم عند إستعراض دور الوكالة هو معرفة مساهمتها في سوق الشغل ومدى مصداقية هذه المشاريع واقعيا خاصة وأن التسهيلات التي تمنحها الوكالة جعلت الشباب يقبل بصفة كبيرة على أخذ القروض ومساعدة الوكالة.

و لمعرفة هذا ستكون الدراسة حول المشاريع الممولة من سنة 2011 إلى غاية 2016 وأيضا نوع هذه المشاريع.

[1] إحصائيات الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب لسنة 2016 متوفرة على موقع الوكالة في خانة الإحصائيات

أولا : المشاريع الممولة في القطاع الفلاحي:

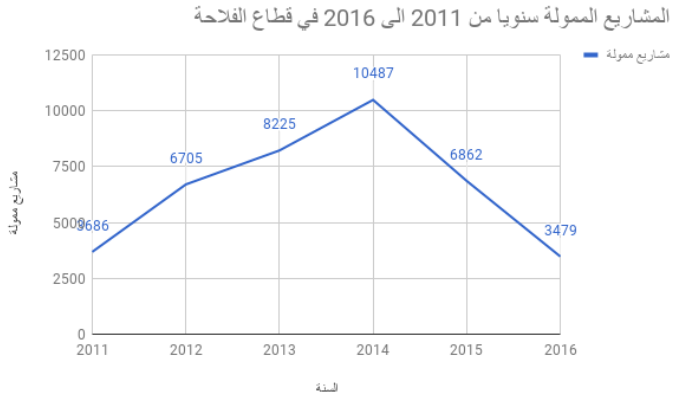

المصدر من إعداد الباحث بناءا على معطيات وإحصائيات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب على الموقع:www.ansej.org.dz/index.php/fr/nos-statistiques/

الملاحظ من الشكل البياني أن الدعم الموجه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في المجال الفلاحي قد عرفت تصاعد تدريجي من سنة 2011 إلى سنة 2014 حيث تم تمويل ودعم 9686 مؤسسة لتنتقل إلى 6705 سنة 2012 ثم 8225 سنة 2013 لتنتق إلى 10487، هذا التصاعد التدريجي في تمويل هذا النوع من النشاط يعبر عن مدى إتجاه الشباب للعمل في هذا المجال مع الإمكانات الطبيعية التي تعرفها المجال كما أن الدولة في أكثر من سياق قد عبرت على أن القطاع الفلاحي هو القطاع الذي تعول عليه الدولة من أجل تنويع مصادر الدخل وتقليل الإعتماد الكلي على النفط.

لكم الملاحظ أيضا حسب هذه الأرقام أن هناك تراجع في عدد المؤسسات حيث أن التمويل بدأ يتناقص تدريجيا، ففي سنة 2015 تم تمويل 6862 فقط وهو رقم صغير جدا مقارنة مع عدد المؤسسات الممولة سنة 2014 وهذا ما يجعلنا نتساءل حول تأثير سياسة ترشيد النفقات والدعم التي إعتمدتها الدول مع الإنخفاض الكبير لسعر البترول في السداسي الثاني من 2014 خاصة وأن القطاع الفلاحي قد أثبت جدوى تمويلة وإستطاع أن يحقق نتائج ملموسة واقعيا خاصة في الجنوب الجزائري.

ثانيا: المشاريع الممولة في قطاع البناء والأشغال العمومية

المصدر من إعداد الباحث بناءا على معطيات وإحصائيات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب على الموقع:/www.ansej.org.dz/index.php/fr/nos-statistiques

الملاحظ من الجدول أن عدد المؤسسات الممولة في هذا القطاع عرفت أيضا الإنتعاش في عدد المؤسسات المدعومة لكنها مقارنة مع المؤسسات الممولة والمدعمة في نشاط القطاع الفلاحي تعد نسبة قليلة ففي سنة 2011 تم تمويل 3672 مؤسسة لتصعد النسبة سنة 2012 لتصل إلى 4375 مؤسسة ممولة ومدعومة، لكن بعد ذلك نلاحظ أن هناك تراجع طفيف في الدعم والتمويل حيث إستقرت نسبة المؤسسات الممولة والمدعومة عند العدد 4347 أي أن هناك تراجع، هذا التراجع بدأ يعرف صعود سنة 2014 أين وصلت نسبة المؤسسات الممولة إلى 5106 مؤسسة ممولة ومدعومة، لكن مثل ماحدث مع نشاط القطاع الفلاحي عرف أيضا نشاط مؤسسات البناء والأشغال العمومية تراجع تدريجي في التمويل والدعم وبالتالي في عدد المؤسسات المنجزة حيث أصبحت نسبة المؤسسات الممولة والمدعومة 3838 مؤسسة لتنزل إلى نسبة 1672 مؤسسة سنة 2016.

ثالثا : المشاريع الممولة في قطاع الخدمات:

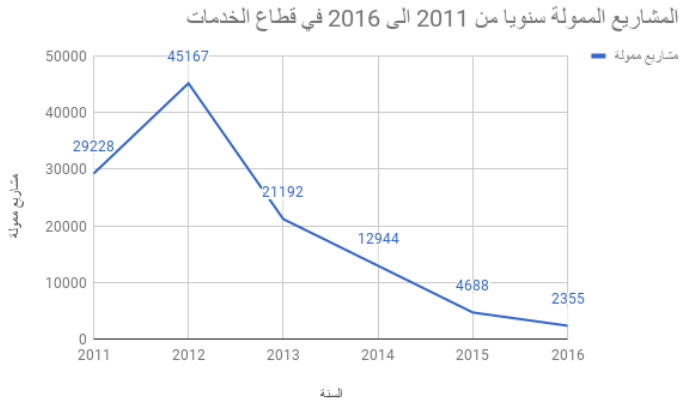

المصدر من إعداد الباحث بناءا على معطيات وإحصائيات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب على الموقع:/www.ansej.org.dz/index.php/fr/nos-statistiques

يعتبر قطاع الخدمات من أهم القطاعات المستقطبة للشباب الباحث عن العمل والإستثمار وخلق مؤسسات في هذا المجال، لذلك نلاحظ أن أعداد المؤسسات الممولة والمدعومة في هذا النشاط كبير ة جدا وقد عرفت انتعاش كبير بين سنتي 2011 و2012 أين كان هناك خلق لعدد كبير من المؤسسات الناشطة حيث تم تمويل ودعم 29228 مؤسسة سنة 2011 لتصل سنة 2012 إلى 45167 مؤسسة متوسطة وصغيرة ممولة ومدعومة.

لكن الملاحظ حسب الجول البياني أن التراجع عن التمويل والدعم من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، وخلافا لما كان مع قطاع الفلاحة وقطاع البناء والأشغال العمومية كان مع سنة 2013 حيث بدأ التراجع التدريجي في تمويل ودعم هذه المؤسسات، فالمؤسسات المنجزة سنة 2013 كانت 21192 ثم في سنة 2014 وصلت 12944 مؤسسة لتصل في سنة 2015 إلى 4688 مؤسسة، وفي سنة 2016 أصبحت 2355.

إن هذا التراجع لديه ما يبرره فقد عرف قطاع الخدمات إنشاء عديد المؤسسات المتشابهة، كما أن بعض المؤسسات قد تم إلغاء نشاطها، وأصبحت

الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ترفض تمويل هذه المشاريع بحجة توفر النشاط كما في قطاع النقل الجماعي مثلا, كما أنه لم توجد أفكار مبدعة تحتاج للدعم والتشجيع والتمويل.

رابعا: المشاريع الممولة في قطاع الصناعة

المصدر من إعداد الباحث بناءا على معطيات وإحصائيات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب على الموقع:/www.ansej.org.dz/index.php/fr/nos-statistiques

يعتبر قطاع الصناعة والصيانة من أهم القطاعات التي ركزت عليها الدولة خاصة في مجال إنتاج المعدات التي يحتاجها السوق المحلي والتي لا تحتاج إلى تكلفة كبيرة أو تكنولوجيا متطورة، لكنها تجنب خزينة الدولة إستنزاف مدخراتها لجلب هذه المعدات واستيرادها.

و من خلال الرسم البياني نلاحظ أنه تم إستحداث 2118 مؤسسة سنة 2011 لتصعد هذه النسبة وتصبح 3301 هذا ما يعني أنها سجلت ارتفاع معتبر، لكن سنة 2013 عرفت إستقرار هذه النسبة أي أن نسبة المؤسسات المستحدثة الجديدة سجلت زيادة طفيفة فقط، حيث وصلت نسبة المؤسسات المستحدثة إلى 3333 غير أنه في سنة 2014 عاودت هذه النسبة في الإرتفاع حيث تم تسجيل 6617 مؤسسة تم تمويلها ودعمها وهذا يعد ارتفاع مهم.

كما في كل القطاعات فإن وكالة دعم وتشغيل الشباب أصبحت أكثر حرصا في تمويل المشاريع ودعمها حيث أصبحت دراسة الملفات أكثر حزما وصرامة عما عرفته السنوات السابقة

خامسا: المشاريع الممولة في قطاع المهن الحرة

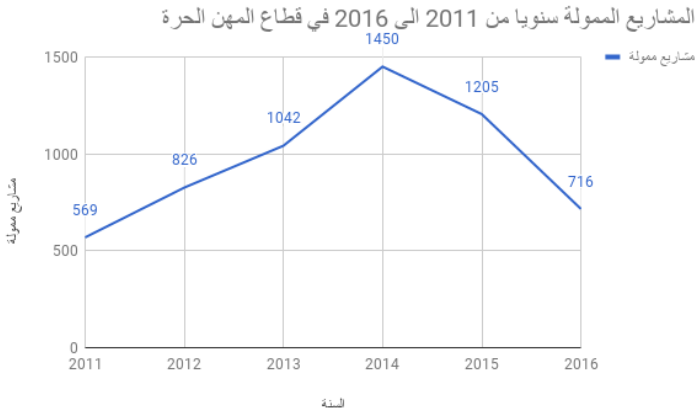

المصدر من إعداد الباحث بناءا على معطيات وإحصائيات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب على الموقع:www.ansej.org.dz/index.php/fr/nos-statistiques/

تعد المهن الحرة أكثر المهن إبداعا بحيث تسمح لصاحبها بالتحرر من الأفكار التقليدية ومحاولة إستخدام بصمته الإبداعية والإعتماد على المخيلة والإستقلال في العمل لذلك فإن هذه المشاريع تستطيع أن تتطور وتؤثر في المعطيات الاقتصادية.

لكن وكما أغلبية القطاعات التي عرفت تراجع في التمويل والدعم أيضا هذا القطاع عرف تراجع في نسبة المؤسسات المستحدثة حيث تم تسجيل 1205 مؤسسة سنة 2015 لتتراجع هذه النسبة كثيرا سنة 2016 حيث تم تسجيل 716 مؤسسة فقط.

سادسا: المشاريع الممولة في قطاع الصناعة التقليدية

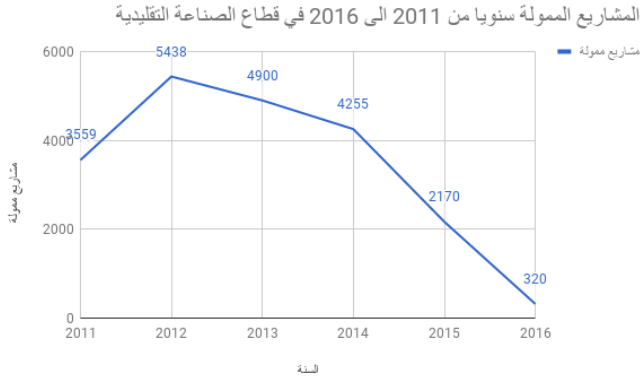

المصدر من إعداد الباحث بناءا على معطيات وإحصائيات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب على الموقع:/www.ansej.org.dz/index.php/fr/nos-statistiques إحصائيات 2016

لقد إعتمدت عديد الدول على هذا القطاع في التنمية باعتباره يركز على الموروث الثقافي ويستثمر في الموارد والطاقات المحلية ويحاول عصرنة هذا الموروث وجعله يتماشى مع متطلبات السوق خاصة، على المستوى الخارجي بإعتبار أنه يركز على هذا السوق في جلب الأموال وخلق الثروة.

و حسب الرسم البياني تم إستحداث 3559 مؤسسة سنة 2011 لترتفع النسبة إلى 5438 سنة 2012 لكن هذه النسبة قد عرفت تراجع تدريجي من سنة 2013 إلى غاية سنة 2016 حيث في سنة 2013 تم إستحداث 4900 مؤسسة ثم في سنة 2014 كانت النسبة 4255 مؤسسة، لكن في سنة 2016 كان هناك تراجع كبير في إستحداث هذا النوع من المؤسسات حيث إستحدثت 320 مؤسسة صغيرة ومتوسطة فقط.

بعد إستعراض مختلف المشاريع الممولة من طرف الوكالة نلاحظ أن هناك تنوع في المشاريع المعروضة وأن هناك تكوين لنسبة معتبرة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي دعمتها ومولتها الوكالة إضافة لمختلف الصيغ في التمويل والدعم، لكن من جهة أخرى ليست كل المؤسسات المستحدثة بإمكانها أن تصمد وتبقى في

السوق وتنتج، لأنه هناك مؤسسات سجلت وفاتها في السوق ولم تستطع أن يكون لها أي تأثير يذكر.

فجدوى المشاريع اقتصاديا طرح العديد من التساؤلات حول متابعة القروض في ظل فشل بعض المشاريع وتوجيه أموال الوكالة إلى غير الوجهة الحقيقية التي أعلن عنها، فالإرتفاع الغير المسبوق للبترول في السوق العالمي أنعش خزينة الدولة من الفترة 2011 إلى السداسي الأول من 2014، مما جعل الدولة تضخ أموال طائلة في الوكالة لكن النتائج المحققة تعتبر نتائج متواضعة لا تعكس نسبة الأموال التي تم ضخها في هذه المشاريع.

الدولة الجزائرية كانت متساهلة مع متعاملي الوكالة خلال هذه الفترة، حتى أنه كان هناك تسهيلات في إرجاع القروض المستحقة للبعض من مؤسسي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إتجاه الوكالة، لكن الأمور أصبحت أكثر حزما مع التراجع التدريجي الذي عرفته أسعار البترول في السوق العالمي بداية من السداسي الثاني لسنة 2014 وإلى غاية 2017 أين بدأت الدولة في إتخاذ إجراءات تهدف إلى الترشيد في النفقات ومحاولة التسيير الجيد للميزانية التي رصدت لمختلف القطاعات ومن بينها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

من ناحية أخرى كان هناك تأثير للأحداث السياسية على الجانب الاقتصادي خلال الفترة الممتدة من سنة 2011 إلى سنة 2014 فسنة 2011 هي السنة التي بدأ فيها ما يعرف بأحداث الربيع العربي، الذي أثر على الوضع الداخلي الجزائري، فمخافة أن تنتقل تلك الأحداث إلى الجزائر قامت الدولة بعدة إصلاحات من أجل ضمان الاستقرار وشراء السلم الاجتماعي، وهذا يتضح في التسهيلات التي منحت للشباب من أجل الإستثمار في مجال المؤسسات المتوسطة والمصغرة، كما أن ترشح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لعهدة جديدة خلال هذه الفترة جعل الحكومة تمسح ديون الشباب إتجاه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وهذا كان واضح خلال الحملة التي قام بها الوزير الأسبق عبد المالك سلال لصالح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في ذلك الوقت.

فالملاحظ كذلك أنه على الرغم من التزايد الكبير في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنجزة إلا أنه وبمقارنتها أيضا بنسبة المؤسسات المتوفية، التي ليس لها إنجازات يجرنا للحديث عن وجود بطأ في نمو هذه المؤسسات وفي مدى تأثيرها في التشغيل لدرجة أن تكون بديل هام للإقتصاد الريعي، وهذا لا ينطبق على المؤسسات المتوسطة والمصغرة التي مولتها ودعمتها الوكالة ولكن ينطبق أيضا على مختلف الصيغ الأخرى المعنية بتمويل ودعم المؤسسات.

وحتى يكون التقييم موضوعي فيما يتعلق بعمل الوكالة علينا ذكر أن حجم الاستثمارات الممولة في إطار هذهالآلية منذ نشأتها وإلى غاية 2015 قدر بحوالي 1.3 مليار دولار؛ حبث أن عدد المؤسسات الممولة وصل إلى 353000 مؤسسة مصغرة؛ كما قدر عدد المناصب التي تم إنشاؤها منذ إنشاء الوكالة وإلى غاية 2015 بأكثر من 1 مليون منصب عمل، كمامثلت المشاريع الممولة في إطارا الآلية والتي تراوحت مبالغها الاستثمارية بين 3 و3 مليون دج 84 %من مجموع المشاريع.

تم تسديد 23 %من مجموع المؤسسات الممولة ما عليها من مستحقات بصفة عادية ومنتظمة؛ أما23 %من المؤسسات الممولة تزاول نشاطاتها في ظل صعوبات، جعلتها لا تسدد ما عليها من مستحقات؛كما أفلست 10 %من المؤسسات الممولة وعوض الصندوق المشترك لضمان قروض المؤسسات[1].

و فيما يلي فإن الرسم البياني التالي يوضح لنا مناصب الشغل المستحدثة في المؤسسات المتوسطة والمصغرة التي مولتها الوكالة:

[1] تصريحات السيد المدير العام للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب) ANSEJ) في ندوة جريدة المجاهد المنعقدة في 17 جانفي 2015 نقلا عن:محداد سيد علي،أليات التشغيل المستحدثة بغية التقليل من ظاهرة البطالة في الجزائر دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب 2008-2014، رسالة ماجستير في علم الاجتماع غير منشورة،2017 جامعة البليدة ص 108

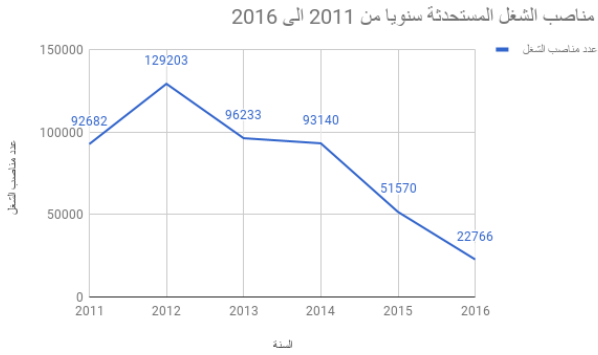

المصدر من إعداد الباحث بناءا على معطيات وإحصائيات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب على الموقع:/www.ansej.org.dz/index.php/fr/nos-statistiques إحصائيات 2016

الملاحظ من خلال الرسم البياني أن سنة 2012 عرفت إستحداث كبير لمناصب الشغل مقارنة بستة 2011 التي عرفت إستحداث 92682 لكن سنة 2013 عرفت تراجع كبير في المناصب المستحدثة مقارنة بسنة 2012 وإن كانت أكبر من ستة 2011 حيث تم إستحداث 96233 لتعرف هذه النسبة تراجع طفيف سنة 2014 حيث تم إستحداث 93140 منصب عمل، غير أنه في سنة 2015 عرفت هذه النسبة تراجع كبير حيث تم إستحداث 51570 منصب شغل لتصل النسبة إلى 22766 منصب عمل سنة 2016.

و هذا التراجع في مناصب العمل المستحدثة له علاقة بنسب المؤسسات المتوسطة والصغيرة التي تم إنشائها في مختلف المجالات والتي حسب الرسوم البيانية السابقة عرفت هي أيضا تراجع في نسب الإنشاء.

لكن السؤال الذي يطرح نفسه هو هل مناصب الشغل هذه تعتبر دائمة؟

فعلى الرغم من أن سوق الشغل في الجزائر يتميز بالمنحى الإيجابي لنسبة البطالة المتناقصة سنة بعد أخرى، غير أنه يتميز بالهشاشة حيث أن نسبة الثلث من الطبقة المشتغلة تشغل مناصب عمل غير دائمة في اطار سياسة التشغيل الخاملة،

كما أن الجزائر تعاني من بطالة الشباب الأقل من 35 سنة وهذه البطالة لا تمس من هم دون المستوى فقط بل تمس نسبة كبيرة من الجامعيين[1].

ثالثا: العراقيل التي تواجه عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي مولتها وكالة دعم وتشغيل الشباب:

يمكن القول أن التسهيلات والإطار القانوني لعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر غير كافي، لأن العديد من المؤسسات التي تشتغل في مجال الحرف والصناعات التقليدية تعاني من مشكلة تسويق إنتاجها خاصة على مستوى الأسواق الخارجية أين لا يوجد وسيط يتكفل بهذه العملية، حتى من ناحية المنتجات الزراعية الراقية مثلا كالزيوت الأساسية العطرية أو عسل النحل مثلا عرفت نفس المشكل أين إشتكى أغلب المستثمرين من مشكلة التسويق على الرغم من الجودة العالية لهذه المنتجات والمطلوبة بكثرة في الأسواق الخارجية، وهذا ما يهدد وجود هذه المؤسسات التي تكون عرضة للإفلاس.

كما أن أغلبية المشاريع الممولة في قطاع الخدمات كان لها إتجاه واحد من حيث النشاط حيث نلاحظ أن قطاع النقل قد إستحوذ على نسبة هامة من التمويل قبل أن تقوم الوكالة بتجميد التمويل لهذا النوع من النشاط، الذي لا يساهم بدرجة كبيرة في خلق الثروة أو التشغيل لأن مساهمته محدودة.

صعوبة تطبيق بعض المشاريع الإستثمارية الخلاقة بسبب إحتياجها للتكنولوجيا، ولتكلفتها العالية على الرغم من أنه الإجراءات الجديدة التي إعتمدتها الوكالة هي إعطاء علاوة 10% إستثنائية من كلفة الإستثمار إذا كان المشروع ذا خصوصية تكنولوجية.

عدم مراعاة الخصوصية التي تتميز بها مختلف المناطق عند وضع المشروع وتأسيس مؤسسة مصغرة أو متوسطة، لأنه المشاريع التي تطبق في منطقة ساحلية

[1] محداد سيد علي، أليات التشغيل المستحدثة بغية التقليل من ظاهرة البطالة في الجزائر دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب 2008-2014، رسالة ماجستير في علم الاجتماع غير منشورة،2017 جامعة البليدة ص 156

غير المشاريع التي تحتاجهم منطقة سهبية، فالمناطق الساحلية يكون الإستثمار مثلا في تربية المائيات والصيد البحري والإستثمار في الجانب السياحي، لكن المناطق السهبية والرعوية تحتاج إلى مشاريع في الفلاحة من خلال تربية الحيوانات والاهتمام بالمزايا الطبية للأعشاب بإعتبارها تمثل الطب البديل وبالإمكان تحقيق ثروة من هذه الأعشاب على غرار ما فعلته المغرب مع شجرة الأرغان.

كذلك نجد أن بعض الشباب إستفادوا من الدعم والتمويل لتأسيس المؤسسات المصغرة والمتوسطة في إطار الوكالة إلا أنهم حولوا تلك الأموال إلا غير الوجهة التي وجدت من أجلها ما طرح مشكلة مصداقية الشباب في محاولة العمل وخلق مؤسسات فاعلة إقتصاديا، وأثر على الوكالة التي تعتمد علىالنتائج المحققة من طرف هذه المؤسسات حتى تضمن عودة الأموال التي منحتها وبالتالي تمول بها مشاريع جديدة

إضافة إلى أن المؤسسات المستحدثة الناشطة في المجال الصناعي مازالت بعيدة عن التأثير في الاقتصاد الوطني والتعويل عليها في حالة الأزمات مقارنة مع الدول الأخرى، فهناك مشاكل تتعلق بالعقار الصناعي وتوفيره، إضافة الى الإجراءات البيروقراطية المعقدة التي تؤدي إلى البطأ في تنفيذ المشاريع.

مشكلة الترويج للمنتجات محليا، وضعف ثقة المستهلك في هذه المنتجات مقارنة مع المنتجات المستوردة، فعلى الرغم من تشجيع المنتوج المحلي ورفع راية ما سمي ب"منتوج بلادي" إلى أن هناك ضعف في الإقبال على هذه المنتجات بسبب قلة الجودة أو بسبب مشاكل تتعلق بالتعليب وغيره، حتى وإن كان هذا لا ينطبق على كل المنتجات بإعتبار أن هناك منتجات غذائية إستطاعت أن تفرض نفسها في السوق كنوعية مطلوبة وبجودة مقبولة.

عدم إستعانة بعض الشباب الراغب بالإستثمار في هذاه المؤسسات بالمتخصصين العارفين بخبايا الاقتصاد والسوق وتزويدهم بخطة حول كيفية الإستثمار على الرغم من التسهيلات والدعم والمتابعة التي تعطيها الوكالة لهؤلاء،فهذه

المؤسسات وبعد إنشائها ملزمة بالتأقلم مع معطيات السوق والبحث عن رغبات المستهلكين ومحاولة تلبيتها حتى تستطيع هذه المؤسسات الإستمرارية.

خاتمة:

بعد ما تم تناوله حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يمكن القول أن الدولة قد عولت على هذا القطاع كثيرا وضخت فيه أموال طائلة، كما إعتمدت عدة صيغ للتمويل من أجل النهوض بالإقتصاد والتقليل من الإعتماد الكلي على النفط، لكن كل الدعم والتسهيلات والأموال التي تم رصدها لهذه المشاريع لا تعكس النجاعة واقعيا، فالقيمة المضافة لهذه المؤسسات تعتبر متواضعة لكن هذا لا ينف أنه كانت لديها مساهمة في سوق الشغل وأن هناك مؤسسات نجحت وأثبتت جدارتها واقعيا، لكن من جهة أخرى على الدولة أن تعيد تقييم مسار عمل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من أجل إيجاد حلول للمشاكل التي تعترض عمل الوكالة وأيضا المشاكل التي تتعرض لها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة فالرقابة الدورية تساهم في وضع المشاريع ضمن إطارها الصحيح، كما أنه يجب إعادة النظر في المنظومة المصرفية والبنكية حتى تواكب التطورات العالمية وبالتالي تسمح لهذه المؤسسات بالإنخراط في السوق العالمي، إضافة إلى التقليل من الإجراءات الإدارية التي تضيع وقت المستثمر لأن ضمان بيئة العمل مهم جدا للمؤسسة الاقتصادية.

فالجزائر تحوي موارد طبيعية متنوعة وبالتالي بالإمكان بعث مشاريع مختلفة تراعي خصوصية المناطق لأنه التوجهات الإقتصادية الحالية تأخذ بعين الإعتبار البيئة والإستثمار في الطاقات البديلة والمتجددة كالطاقة الشمسية والرياح وغيره وهي طاقات متوفرة في الجزائر وأمنة يكفي فقط الاهتمام بها والإستفادة من التجارب الناجحة في هذا المجال وعلى الدولة تشجيع الشباب على الإستثمار فيها والإعتماد على الموارد المتاحة وطنيا بإعتبار أن الأفكار موجودة للإستغلال وبلورتها في مؤسسات صغيرة ومتوسطة تضمن للجزائر بديلا عن النفط كما أن مخرجات الاقتصاد التضامني أثبتت نجاعتها واقعيا وما على الدولة إل إعادة تقييم تجربتها خلال هذه المدة والإستفادة من الأخطاء وتشجيع تطبيق الأفكار وتثمينها.